T07-01047

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

رقابة مجلس الدولة على الغلط البيّن للإدارة فى تكييف الوقائع وتقديرها فى دعوى الإلغاء

(دراسة مقارنة)

مقدمة من

محمود سلامة جبر

للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

لجنة الحكم على الرسالة

الاستاذ الدكتور / محمد ميرغنى خيرى
استاذ ورئيس قسم القانون العام
كلية الحقوق - جامعة عين شمس ---------- رئيسا

الاستاذ الدكتور / محمد أنس قاسم جعفر
استاذ ورئيس قسم القانون العام ووكيل كلية
الحقوق - جامعة القاهرة - فرع بنى سويف ------ عضوا

الاستاذ الدكتور / عمر حلمى فهمى
استاذ القانون العام المساعد
كلية الحقوق - جامعة عين شمس --------- مشرفا وعضوا

١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد صلوات الله وسلامه عليه

اهداء

الى ...

روح والدى الطاهرة طيب الله ثراه واسكنه فسيح جناته ...

والدتى أطال الله فى عمرها ... عرفانا بالجميل

زوجتى وأم أولادى تقديرا ووفاء ..

اولادى الاعزاء فلذة كبدى . مروه .. ومحمد ... وياسمين

اهدى ثمرة جهدى المتواضع .. عسى أن يكون شافعا لتقصيرى فى حقكم .

محمود

مقـــــدمة

موضوع البحـــث :

تمثـــل الرقابة القضائية على الوقائع فى دعوى الإلغاء ضمانة هامة وأساسية لتحقيـــق مشروعية تصرفات الإدارة وخضوعها لحكم القانون • ذلك أن رجل الإدارة فى ممارستـــــه للاختصاصات المنوطة به يجب ألا يخضع فى تصرفاته وقراراته لما تمليـــه عليه الأهـــــواء والميول وانما يلزم أن يستند فى كل ما يصدره من قرارات ويمارسه من نشاط إلى أسبـــاب واقعية تسوغ له ذلك •

ولما كانت الوقائع هى مدار المنازعة فى كل قرار إدارى بل هى اساس كل منازعة وحولها تدور الرقابة القضائية على القرار الادارى، فانه لا يكفى لتحقيق فاعلية تلك الرقابـــة الوقوف بها عند التحقق من صحة الوقائع المادية التى يقوم عليها القرار الإدارى وانما يلـــزم أن يكون لهذه الوقائع وجود قانونى ، أى أن يكون تكييف الإدارة لهذه الوقائع تكييفـــــا يتفق وقصد المشرع حتى تصلح سببا لحمل قرارها •

واذا كان تطور الرقابة القضائية قد أدى بقاضى الإلغاء الى رقابة التكييف القانونـــى للوقائع فان مجلس الدولة ـ سواء فى فرنسا أو فى مصر ـ لم يصل الى نهاية الشـــــوط ويقرر لنفسه حق الرقابة فى كل الحالات وبلا استثناء، بل أخرج من نطاق رقابته علـــــى التكييف بعض الحالات جعلها بمنأى عن رقابته وترك لتقدير الإدارة بشأنها سلطة واسعة •

لم يكن من الممكن أن يقف قضاء المجلس عند هذا الحد ، فلقد وجد المجلس نفسه فى مواجهة بعض الحالات التى أخرجها من نطاق رقابته على التكييف فى وقـــــــت لا يستطيع فيه أن يقف مكتوف الأيدى تجاه الإدارة • .

فإذا كانت القرارات الصادرة فى مجال الضبط الادارى والخاصة بالاجانب سواء تعلقـــــت بدخولهم البلاد أو تقييد إقامتهم فيها أو خروجهم منها أو ممارسة انشطتهم المختلفة تقتضـــى تمتع الادارة بقدر واسع من التقدير فى اتخاذ هذه القرارات؛ لما لها من خطورة على أمـــن وسلامة الدولة فان هذا التبرير ينهض على اعتبارات عملية ولا يرتكز على أى اعتبار قانونى •

فهرست الرسالة

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
باب تمهيدى	
الرقابة على الوجود المادى للوقائع وتكييفها القانونى	٦
الفصل الأول : الرقابة على الوجود المادى للوقائع	٧
الفصل الثانى : الرقابة على التكييف القانونى للوقائع	٤٧
الباب الأول	
الاسس النظرية لفكرة الغلط البين	٧٢
الفصل الأول : ماهية الغلط البين	٧٩
المبحث الأول : التعريف بفكرة الغلط البين وتحليله ومعياره	٨٠
المطب الأول : التعريف بفكرة الغلط البين	٨٠
المطلب الثانى : تحليل فكرة الغلط البين ومعياره	١٠١
المبحث الثانى : تمييز الغلط البين عن الافكار الاخرى التى تخلط بها	١٢٨
المطلب الأول : الغلط البين وانحراف السلطة واساءة استعمال الحقوق الادارية	١٢٨
المطلب الثانى : الغلط البين وفكرة عدم المعقولية	١٤٨
المطلب الثالث : الغلط البين ونظرية الموازنة	١٥٤
الفصل الثانى : نشأة الغلط البين وموضعه فى الرقابة القضائية واثباته وموقف الفقه منه	٢١٠
المبحث الأول : نشأة فكرة الغلط البين وموضعه فى الرقابة	٢١١
المطلب الأول : نشأة فكرة الغلط البين	٢١١
المطلب الثانى : الغلط البين بين التكييف والتقدير	٢١٩
المبحث الثانى : اثبات الغلط البين وموقف الفقه منه	٢٣١
المطلب الأول : اثبات الغلط البين	٢٣١
المطلب الثانى : موقف الفقه من الغلط البين	٢٥٦

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الباب الثانى	
محالات الرقابة على الغلط البيّن فى القضاء الادارى	٢٦٩
الفصل الأول : مجالات الرقابة فى القضاء الفرنسى	٢٧٢
المبحث الأول : الوظيفة التقليدية للغلط البيّن وتطبيقاتها	٢٧٣
المطلب الأول : الوظيفة التقليدية للغلط البيّن	٢٧٤
المطلب الثانى : القرارات الصادرة فى مجالات التجميع الزراعـــــى والتدخلات الاقتصادية	٢٩٠
المطلب الثالث : القرارات الصادرة فى نطاق الوظيفة العامة	٣٢٤
المطلب الرابع : القرارات المتعلقة بتراخيص البناء وتراخيص ممثلى العمال	٣٤٦
المطلب الخامس: القرارات الصادرة فى مجـال الضبط الادارى .	٣٧٦
المطلب السادس: القرارات المتعلقة بالمسائل الفنية والعلمية	٤٠٤
المبحث الثانى : الوظيفة الجديدة لفكرة الغلط البيّن	٤٢٨
المطلب الأول : القرارات الصادرة فى مجال التأديب	٤٢٩
المطلب الثانى : القرارات الصادرة فى مجال تقدير كفاية الموظفيـــن وتصحيح الدرجات .	٤٤٥
الفصل الثانى : تطبيقات الغلط البيّن فى التقدير فى قضاء مجلس الدولة المصرى	٤٥٩
المبحث الاول : المجالات التقليدية كنتائج لنظرية الغلط البيّن	٤٦٠
المطلب الأول : القرارات المتعلقة بالمسائل الفنية	٤٦١
المطلب الثانى : القرارات المتعلقة بالضبط الادارى	٤٧١
المطلب الثالث : القرارات المتعلقة بالوظيفة العامة	٥٠٠
المطلب الرابع : مجالات أخرى لتطبيق الغلط البيّن	٥١٤
المبحث الثانى : نظرية الغلو فى الفقه والقضاء المصرى	٥١٤

الموضـــــوع	الصفحـــة
المطلب الأول : موقف الفقه المصرى من نظرية الغلو	٥٢٢
المطلب الثانى : موقف القضاء المصرى من نظرية الغلو	٥٦٣
المطلب الثالث : المقارنة بين نظريتى الغلو والغلط البيّن فى التقدير	٥٨٨
- الخاتمـــة	٥٩٨
- قائمة المراجع	٦١١

ص ٥٠٣ ، ص ٥٠٥